

### الثبات اللغوي والإبداع الأدبي

د. رمضان عبد التواب (\*)

مطرده النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار، ولا يد لأحد على وقف عملها، أو تغيير ما تؤدي إليه، فليس في قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة ما، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص، أو يسيروا بها في سبيل غير السبيل، التي رسمتها لها سنن التطور الطبيعي؛ فهمها أجادوا في وضع معجماتها، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها، وضبط أصواتها وقواعدها، ومهما أجهدوا أنفسهم في إتقان تعليمها للأطفال، قراءة وكتابة ونطقاً، وفي وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلمون بهذا الصدد، ومهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ وتحريف، فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال، وتفلت من هذه القيود، وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور<sup>(1)</sup>.

وفي ذلك يقول ماريو باي: «إن الاتجاه الطبيعي للغة، وبخاصة في صورتها الدارجة، أو المتكلمة، هو اتجاه يبعتها عن المركز، فاللغة تميل إلى التغيير، سواء

اللغة كائن حي؛ لأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن، كما يتطور الكائن الحي ويتغير، وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية، تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه، ومن عاداته وتقاليده، وسلوك أفرادها، كما أنها تتطور بتطور هذا المجتمع، فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه.

وليست اللغة من صنع فرد أو أفراد، وإنما هي نتيجة حتمية للحياة في مجتمع، يجد أفرادها أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم، والتعبير عما يحول بالنفس، وتبادل الأفكار. تلك الوسيلة هي اللغة، «واللغة شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الكبرى - عرضة للتطور المطرد في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها ومنتها ودلالاتها. وتطورها هذا لا يجري تبعاً للأهواء والمصادفات، أو وفقاً لإرادة الأفراد، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة

(\*) رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة عين شمس وعضو المجمع العلمي العراقي.

خلال الزمان أو عبر المكان، إلى الحد الذي لا توقف تياره العوامل الجاذبة نحو المركز... هذه الخاصية العالمية للغة، هامة لعالم اللغة التاريخي، حيث إنها تشكل الأساس في كل تغيير لغوي<sup>(2)</sup>.

كما يقول أولمان: «اللغة ليست هامة أو ساكنة، بحال من الأحوال، بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان، فالأصوات والتراكيب، والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها، معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط، هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة. فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين، لتكشف لنا الأمر عن اختلافات عميقة كثيرة، من شأنها أن تعوق فهم المرحلة السابقة، وإدراكها إدراكاً تاماً<sup>(3)</sup>».

واللغة العربية الجاهلية، ليست بدءاً بين اللغات، فهي حلقة في سلسلة حلقات طويلة من التطور والتغير؛ أي أنها لم تكن، كما يتخيل بعض الناس، بصورتها التي رويت لنا، منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها

وإننا لنبتسم لسذاجة من روى لنا شعراً عربياً، على لسان قحطان بن هود عليه السلام، يسلي به بعض ما كان بأبيه هود، من الكآبة والجزع والغم والحزن، على قومه عاد، فقال:

إِنِّي رَأَيْتُ أَبِي هُوداً يُؤَرِّقُهُ  
حُزْنٌ دَخِيلٌ وَبَلْبَالٌ وَإِسْهَادٌ  
لَا يُحْزِنُنْكَ أَنْ طَاحَتْ بِدَاهِيَةِ  
عَادَ بَنُ لَأْوِي فَعَادَ بِئْسَمَا عَادَ<sup>(4)</sup>

بل لقد روي لنا أن آدم عليه السلام، قال شعراً عربياً في رثاء ابنه (هابيل) حين قتله (قابيل)، وقالوا: إن أول من أقوى في الشعر هو آدم عليه السلام، وهو يقول في قصيدته تلك:

تَغَيَّرَ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا  
فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُغْبِرٌ قَبِيحٌ

تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي حُسْنٍ وَطَيْبٍ  
وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ<sup>(5)</sup>

غير أن العربية الفصحى لها ظرف خاص لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم. وهذا الظرف يجعلنا نرفض ما ينادي به بعض الغافلين عن حسن نية أو سوء نية أحياناً - من ترك الحبل على الغارب للعربية الفصحى، لكي تتفاعل مع العاميات، تأخذ منها وتعطي، وتتطور وتتغير، كما يحدث في اللغات كلها.

حقاً إن اللغة كائن حي، يتطور على السنة المتكلمين بها، فينشأ من هذا التطور اختلاف بين لغة عصر والعصر الذي سبقه، وهنا يحدث الصراع بين أنصار الشكل القديم، وأنصار الشكل الجديد، وبعد فترة يصبح قديماً ما كان بالأمس جديداً، فيتصارع مع جديد آخر، وتضمحل لغة العصر الأسبق أو تندثر، غير أن كل جديد لا يظهر فجأة، ولا يقضي على القديم بين يوم وليلة، بل يظل الصراع بينها لفترة قد تطول أو تقصر، غير أن الانتصار يكون في النهاية للشكل الجديد. تلك سنة الحياة، وتاريخ اللغات كلها يشهد بهذا، ولا نعرف لغة على ظهر الأرض، جمدت على شكل واحد مئات السنين.

غير أن العربية لها - كما قلنا - ظرف لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم؛ ذلك أنها ارتبطت بالقرآن الكريم، منذ أربعة عشر قرناً، ودون بها التراث العربي الضخم، الذي كان محوره هو القرآن الكريم في كثير من مظاهره. وقد كفل الله لها الحفظ، ما دام يحفظ دينه، فقال عز من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. ولولا أن شرفها الله عز وجل، فأنزل بها كتابه، وقبض له من خلقه من يتلوه صباح مساء، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان - لولا كل هذا، لأمت العربية الفصحى لغة أثرية، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية، ولسادت اللهجات العربية، وازدادت على مر الزمان بُعداً عن الأصل الذي انسحلت منه.

اللغوية المعروفة في صياغة الكلمات وتركيب الجمل، يفقد اللغة وظيفتها الأساسية في نقل معنى ما بين مُرْسِلٍ ومُستَقْبَلٍ؛ وبذلك يصبح التذوق مستحيلاً، كما يصبح النقد الأمين مستحيلاً، ويجد المبدع نفسه أسيراً داخل دائرة إبداعه الضيقة<sup>(6)</sup>.

ومن العجيب أن يدّعي هؤلاء المخلطون أن علماء الغرب يفرقون بين النظام اللغوي لأية لغة، وهو أمر تجريدي، والتحقق الفردي للغة عند أحد أفراد المجموعة التي تدّين به. وهم يحاولون معتسفين أن يخضعوا النظام العام لِلْغَةِ الأفراد، وينسون أن «دي سوسير» مؤسس الدراسات اللغوية الحديثة، حين فَرَّق بين اللغة (Langue) والكلام (Parol) أي بين النظام اللغوي الكامن في عقول المتكلمين، والكلام الذي يعدّ بمنزلة التحقق الحسي لهذا النظام المجرد، قد اتخذ من لعبة الشطرنج وسيلة لبيان فكرته. وفي هذه اللعبة «ينبغي التمييز بين شيئين: نظام اللعبة أو قوانينها، التي يلم بها اللاعبان، والأداء الذي يمضي على وفق هذه القوانين؛ فكل أداء للعبة تظهر فيه نفس العلاقات، وإن تعددت صور الأداء في كل مرة... وبهذا يظهر أن القوانين محدودة، ولكن صور التعبير عنها تفوق الحصر<sup>(7)</sup>».

وفي هذا المثل، تناظر اللغة نظام اللعبة، أما الكلام فيناظر الأداء.

وعلى هذا، فإن نظام اللغة، وإن كان محدوداً، فإن الكلام الذي يمكن أن يتولد عن هذا النظام، غير محدود.

وهذا التمثيل بلعبة الشطرنج، تمثيل جيد. وهذا يعني بطريقة: واضحة، أن اللاعب أمامه مجموعة من الاحتمالات الكثيرة، ليحقق واحداً منها في الواقع، غير أنه لا يستطيع الخروج على قواعد اللعبة بأن يجعل الحصان يسير في خط مستقيم مثلاً! وهذا الأمر يقطع خط الرجعة تماماً، على من يقول: إن من حق الأديب أن يحدّد ويخرّج على التراث (أو أصول

هذا هو السر الذي يجعلنا لا نقيس العربية الفصحى، بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة، فإن أقصى عمر هذه اللغات في شكلها الحاضر، لا يتعدى قرنين من الزمان، فهي دائمة التطور والتغير، وعرضة للتفاعل مع اللغات المجاورة، تأخذ منها وتعطي، ولا تجد في ذلك حرجاً؛ لأنها لم ترتبط في فترة من فترات حياتها بكتاب مقدس، كما هو الحال في العربية.

حتى هذه اللغات التي لم ترتبط في حياتها بكتاب مقدس، لا يسمح أهلها بهذه الطفرات التطورية في الأساليب والدلالات. ولقد اتخذ أصحاب اتجاه الحداثة من أبناء العربية، بالمقولة الشائعة التي تذهب إلى أن اللغة ملك من يتخاطبون بها، وأهم أحرار يفعلون بها ما يشاؤون، فإن أريد لها أن تملكهم هي، وأن تستعبدهم، فقدت وظيفتها.

وينسى المتفهم بهذا الكلام، أن اللغة وسيلة اتصال بين أفراد الجماعة، كلامية كانت أو غير كلامية، وأن هذه الوسيلة لها قوانينها التي استقرت في أعراف الجماعة البشرية، وأنها لو تصورنا مثلاً شرطياً للمرور حطم القواعد السارية، وجعل الإشارات الضوئية كلّها خضراء في وقت واحد، أمام السيارات التي تعبر الشوارع المتقاطعة، فإن النتيجة ستكون حتماً كارثة محققة، بالنسبة لهذه السيارات.

وهذا المتفهم الذي يريد تحطيم أعراف اللغة الأدبية، لا يجرؤ بحال من الأحوال أن ينال من قوانين لغات الخطاب لديه، وإلا فقد الاتصال، وأوقع المستمع إليه في حيرة وارتباك. ويكفي أن تغير الحركات فقط في عبارة مثل: «كُنّا امبارح في عُرْس بنت الجيران»، فنقول: «كُنّا امُبورح في عُرْس بنت الجيران»، لتدرك على الفور ما يجره مثل هذا التغير من حيرة ولبس!

ويرى الدكتور شكري عياد أن الحداثة «وصلت بتجاربها اللغوية إلى مأزق يستحيل عليها الخروج منه، إلا إذا خرجت من جلدها؛ فتحطيم القوالب

اللعبة)، وأن هذا أمر مباح له!

ولو كانت اللغة - كما يقول هؤلاء - ملكاً لصاحبها يفعل بها ما يريد على هواه حقاً، ما جاء هذا الخبر عن ابن جني حين قال: «وحدثني المتنبي شاعراً - وما عرفته إلا صياداً - قال: كنت عند مُنْصَرَفِي من مصر في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدث، فذكر في كلامه فلاة واسعة، فقال: يَحِيرُ فيها الطرف. قال: وآخرُ منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه؛ فيقول له: يَحَارُ يَحَار. أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض، وتنبيهه إياه على الصواب؟!»<sup>(8)</sup>.

وهذا دليل آخر على أن الشاعر محكوم بالنظام اللغوي العام، للغة التي يستخدمها في شعره، ذلك أن بعض شعراء العربية القدامى، عندما كان يحيد عن هذا النظام، فيُخْطِئُ في تحكيم قوانينه، ثم يُقْطِنُ بخطئه، أو يُقْطِنُ هو إليه، فإنه كان يبادر إلى تصحيح ما وقع فيه من أوهام البعد عن النظام العام للغة. وكلنا نعرف قصة النابغة الذبياني، في إقوائه في قصيدته، التي قالها في المتجردة، زوجة النعمان بن المنذر، والتي مطلعها:

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُفْتَدٍ  
عَجَلَانٌ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدٍ

ويقول فيها النابغة:

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا  
وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدَ

ويزعم الرواة أن النابغة قال هذا البيت، بضم الدال من كلمة: «الأسود» ولكن المعقول أن يكون كسرهما، لينسجم الروي وموسيقى الأبيات، وبذلك يكون قد أخطأ في قواعد اللغة، بسبب انشغاله بموسيقى الشعر، وأنغام القوافي.

والدليل على هذا ما قاله «ابن السكيت»، شارح ديوان النابغة الذبياني؛ فقد روى عن ابن الأعرابي والأثرم قولها: «بلغنا أن النابغة كان أقوى في قوله:

(مِنْ آلِ رَائِحٍ أَوْ مُفْتَدٍ). فورد يثرب فأنشدنا، فقالوا له: أقوى، فلم يعرف ما عابوا، فآلقوا على فم قينة لهم: (وبذاك خبرنا الغراب الأسود)، فقالوا لها: رتليه، ومُدِّيْه؛ فقالت: (مفتدى)، ثم قالت: (الغراب الأسود)، ففطن<sup>(9)</sup>. وقد غير النابغة البيت في عقب ذلك، فجعل عجزه: (وبذاك تنعاب الغراب الأسود).

ومثل ذلك ما رواه «ابن سلام» في كتابه: «طبقات فحول الشعراء»، من أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، عاب الفرزدق، عندما سمعه يقول من قصيدة له:

مستقبلين شمال الشام تَضْرِبُنَا  
بحاصب كنديف القطن منشور  
على عمايمناً تُلْقِي وَأَرْحَلُنَا  
على زواحف تُرْجَى نُحْمَا رِيرِ

فقال له ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي: (رير). وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. فلما ألح على الفرزدق، وفطن هذا إلى خطئه، غير البيت فجعل عجزه: على زواحف نزجيتها نحاسير<sup>(10)</sup>.

وتحدثنا الرواة بأن الإقواء كثر في شعر النابغة وبشر بن أبي خازم وغيرهما من الفحول؛ فيقول «ابن السكيت» في شرحه لديوان النابغة الذبياني: «قال الأثرم: حدثنا أبو عبيدة، قال: حدثنا أبو عمرو بن العلاء، قال: فحلان من العرب الشعراء كانا يقويان: النابغة وبشر بن أبي خازم؛ فأما النابغة فمئذ دخل يثرب، غني بشعره، فلم يعد إلى الإقواء. وأما بشر فقال له سودة أخوه: إنك تقوي، فقال: وما الإقواء؟ فأنشده:

ألم تر أن طول العمر يُبْلَى  
ويُنْسَى مثلاً نُسِيَتْ جُذَامُ  
وكانوا قومنا فغَوَّا علينا  
فسقناهم إلى بلد الشام

فرع البيت الأول، وخفض الثاني. فلم يعد إليه<sup>(11)</sup>

وقد أعجبني هنا قول «القرزاز القيرواني»، وهو يعلق على بيت النابغة السابق، فيقول: «وهذا من أقبح العيوب، ولا يجوز لمن كان مولداً هذا؛ لأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط، وقلة المعرفة به، وأنه يجاوز طبعه ولا يشعر به؛ ألا ترى أن النابغة غنى له به، فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع، فطن له، ورجع عنه<sup>(12)</sup>».

\*\*\*

ولكن هل يعني هذا الكلام كله أن العربية الفصحى، بعد أن ارتبطت بالقرآن الكريم، صارت لغة سلفية جامدة، تحجرت عبر عصور بادت وانقرضت، وفصل بيننا وبينها مئات السنين، مع أن طابع الحياة التجدد والتغير، والعالم يصحو كل يوم على جديد في العلم والفن والسياسة والاجتماع؟!

نقول نحن في الرد على هذا التساؤل، الذي قد يخطر في ذهن بعض الناس: إن العربية الفصحى تحمل في طبيعتها تكوينها عنصر التجدد والحياة، إن أفاد أهلها من منهجها العظيم، من حيث الشكل في القياس، والاشتقاق، والنحت والتعريب. ومن حيث المعنى في التغيرات الدلالة المعقولة، عن طريق المجازات والاستعارات، والكنائيات، ثم اختيار الألفاظ المناسبة للعصر، عند الاستخدام اللغوي.

أما القياس، فلا حجر على أي مستخدم للفصحى، أن يصوغ جملاً عربية، تشبه في نظامها جل العرب، في موقع مفرداتها، وأبنية كلماتها، ودلالة ألفاظها وإن لم تكن تلك الجملة بعينها مما قالته العرب. وقد أحسن ابن جني حين عقد في كتابه «الخصائص» فصلاً، ذهب فيه إلى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب<sup>(13)</sup>.

والاشتقاق المقصود هنا هو الاشتقاق الصرفي، وهو

المعروف عند علماء اللغة باسم: «الاشتقاق من الأصغر». ويعرفه السيوطي بأنه «أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضاربٍ من ضَرَبَ، وحَذِرٍ من حَذَرَ<sup>(14)</sup>».

وهذا النوع من الاشتقاق قياسي، إذ لا يُعقل أن يُسمع عن أصحاب اللغة جميع المشتقات، في كل مادة من مواد اللغة؛ فكثير من تلك الصيغ التي يجوز اشتقاقها، لا وجود لها فعلاً في نص صحيح من نصوص اللغة، فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنت اشتقاقه من صيغ، وما اشتق فعلاً واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل، أو اسم مفعول رويًا لنا في نصوص اللغة، فربما لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما من فعل من الأفعال؛ فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود؛ ولهذا يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر حين عُرِفَتْ في نشأتها، عُرِفَتْ معها مشتقاتها؛ فقد تظل اللغة قروناً، وليس بها إلا الفعل وحده، أو المصدر وحده، حتى تدعو الحاجة إلى ما يُشتق منها.

ويخالف في هذا بعض قدامى اللغويين العرب، فيرون أنه لا قياس على كلام العرب في الاشتقاق. وأن كل كلام العرب توقيف. ومن هؤلاء ابن فارس اللغوي، الذي يقول: «إن الذي وقَّفنا على أن الاجتنان: التستر، هو الذي وقَّفنا على أن (الجن) مشتق منه. وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها<sup>(15)</sup>».

وتكاد تكون هذه هي النظرة العامة لعلماء العربية، فقد جاء عنهم عدم الإباحة للمولدين بالتصرف في اللغة، وخلق صيغ جديدة، لم ينطق بها العرب

القدماء .

الرجل، إذا قال: حَيٌّ على. ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم: عَبْشِيَّ، وقوله:

وتضحكُ مني شيخخة عبشمية  
«كأن لم ترَ قبلي أسيراً يَمَانِيّاً»<sup>(18)</sup>.

ولا شك في أن السير على نهج الفصحى في النحت، يعين على ترجمة كثير من المصطلحات العلمية الكثيرة، التي لا تؤدي العربية معناها عادة إلا بكلمتين أو أكثر؛ كقولنا في العصر الحاضر مثلاً: «الدبابات البرمائية»، بدلاً من: «الدبابات البرية المائية»، أو «الأصوات الأنفية»، بدلاً من: «الأصوات الأنفية الفموية». وهذا طريق آخر من طرق تجريد العربية.

أما «التعريب» فإنها كلمة تطلق على العملية التي تجري على الكلمات الأجنبية، حين يدخلها العرب إلى لغتهم. ويعني هذا أن تلك الكلمات المستعارة من العربية، لم تبق على حالها غاماً، كما كانت في لغاتها، وإنما حدث فيها أن طوعها العرب لمنهج لغتهم، في أصواتها وبنيتها وما شاكل ذلك. وليس هذا الأمر بدعاً في العربية؛ إذ يغلب أن تخضع الكلمات المقترسة للأساليب الصوتية في اللغة التي انتقلت إليها، وتبعد في جميع هذه النواحي عن صورتها القديمة.

وكان هذا دأب العرب في جاهليتهم، تجري على ألسنتهم بعض الألفاظ، التي يحتاجون إليها من لغات الأمم المجاورة لهم، بعد أن ينفخوا فيها من روحهم العربية، ويتلفقها الشعراء منهم، فيدخلونها في أشعارهم وأرجازهم.

وقد طال الأمد على كثير من هذه الألفاظ في الجاهلية، وألف الناس استعمالها وصارت جزءاً من لغتهم، وربما نسوا أصلها في كثير من الأحيان، وجاء القرآن الكريم، فأنزله الله تعالى بهذه اللغة العربية، التي أصبح بعض هذا المعرب من مقوماتها، فجاء فيه

فها هو ابن دريد اللغوي مثلاً يذكر ألفاظاً وردت عن العرب على وزن: (فَعِيل)؛ مثل: سَكِير، وفَسِيق، وسَكِيت، وطعام جَرِيف، وطائر غَرِيد، وصَدِيق، وشَرِير، وضَلِيل، ونحوها؛ ثم يقول: «قال أبو بكر: اعلم أنه ليس لمولد أن يبني فَعِيلاً، إلا ما بنت العرب وتكلمت به. ولو أجزى ذلك لَقَلِبَ أكثر الكلام، فلا تلتفتن إلى ما جاء على فَعِيل، مما لم تسمعه، إلا أن يجيء به شعر فصيح»<sup>(16)</sup>.

وفي هذا القول غلو وأسراف في منع القياس على ما اشتقه العرب. ومن أتباع هذا الرأي في العصر الحاضر، أولئك الذين يخطئون استخدام: «تكاتف» بمعنى: تعاون، أي وضع كتفه إلى جانب كتف زميله، صنع من يتعاون مع غيره في حمل شيء ثقيل؛ فهم يخطئون هذا الاشتقاق؛ لأنه لم يرد عن العرب القدماء في هذه الكلمة، وما دروا أن الاشتقاق مذهب من مذاهب العربية، يجدد شبابها على مر الزمن، وأنه قياسي كما ذهب إليه المعتدلون من قدامى اللغويين العرب.

و«النحت» ضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة، وهو أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة، تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. ولابن فارس اللغوي اليد الطولى في هذا الموضوع، فهو إمام القائلين بالنحت بين اللغويين القدماء؛ إذ يقول: «واعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منها كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ»<sup>(17)</sup>.

ويذكر ابن فارس، أن الخليل بن أحمد سبقه في هذا الرأي، وأنه يسير على منهجه في ذلك؛ فيقول: «والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَلٌ

شيء من تلك الألفاظ، التي عربها القوم من لغات الأمم المجاورة.

وكان السلف الصالح من الصحابة والتابعين، يدركون ذلك تماماً، فقد «رُوي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم، في أحرف كثيرة [من القرآن الكريم] أنه من غير لسان العرب؛ مثل: سَجَّيل، والمشكاة، واليَم، والطور، وأباريق، وإستبرق، وغير ذلك»<sup>(19)</sup>.

ولكن قول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ وقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، جعل طائفة من مفكري الإسلام، تذهب إلى إنكار وقوع المعرب في كتاب الله؛ فهذا أبو عبيدة معمر بن المثنى؛ يقول: «نزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية، فقد أعظم القول»<sup>(20)</sup>.

وقد وازن أبو عبيد القاسم بن سلام بين رأيي شيخه أبي عبيدة، ورأي السلف الصالح، وانتهى إلى القول بعربية هذه الألفاظ، بعد أن عربتها العرب؛ فقال: «فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب، وذهب هذا إلى غيره. وكلاهما مصيب إن شاء الله؛ وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعرّبت، فصار عربياً بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل»<sup>(21)</sup>.

وقد وقف اللغويون العرب بالتعريب، عند عصور الاحتجاج، وهي تلك الفترة السعيدة، التي تشمل الجاهلية وصدر الإسلام وعصر بني أمية، وتعدّ بجميع ما فيها عربية فصحي، وما عداها مما جاء بعدها مولّد لا يصح، يستوي في هذا التطور والتعريب الجديد.

وتقوم من آن لآخر صيحات، تنادي بأن نسير على

طريقة العرب في تعريب ما نحتاج إليه من ألفاظ اللغات المعاصرة؛ ومن أصحاب الرأي في هذا الموضوع الشيخ عبدالقادر المغربي، الذي ألف في ذلك كتاباً سباه: «الاشتقاق والتعريب»، وتتلخص فكرته في أن الكلمات الدخيلة الدالة على الأحداث والمعاني، لا تعدّ فصيحة ولا يكون استعمالها من الحسن في شيء؛ وذلك لأن في اللغة ما يسدّ مسدّها. ولكن هناك اختراعات أوجدها قوم من غير أبناء لغتنا، ووضعوا لها أسماء؛ اخترعوا: «الأوتوموبيل» مثلاً، وسموه بهذا الاسم، فنحن معشر العرب نأخذ ونأخذ اسمه، كما أخذ أسلافنا «المنجنيق» واسمه من لغة اليونان.

وقد وقف مجمع اللغة العربية في مصر من هذه القضية، موقف المتشدد؛ إذ لم يجز إلا تعريب الألفاظ الفنية والعلمية، التي يعجز عن إيجاد مقابل لها في العربية. وقد لخص الدكتور على عبد الواحد وافي، موقفه ذلك، أحسن تلخيص؛ فقال<sup>(22)</sup>: «أما ما استخدمه المولدون في مختلف العصور، وما أدخله بعض المحدثين في العصر الحاضر، أو يرى إدخاله في اللغة العربية، من كلمات أجنبية تتعلق بالمخترعات، أو بالمصطلحات العلمية والفنية، فقد رأى مجمع اللغة العربية عدم جواز استعمالها؛ لأن في العربية غنية عنه، ولأن في بطون معجماتها مئات الألوف من الكلمات المهجورة، الحسنة النغم والجرس، الكثيرة الاشتقاق، مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة، بدون حدوث اشتراك؛ لأن بعثها من مراقد الإهمال والنسيان، يصيرها كأنها موضوعة وضعاً جديداً».

وقد عني المجمع بتطبيق قراره هذا، فوضع عدد كبيراً من الأسماء العربية لمسميات حديثة، جرت العادة باستخدام كلمات أجنبية في التعبير عنها. غير أنه قد احتاط للحالة التي قد تدعو فيها ضرورة القاهرة، إلى استخدام لفظ أعجمي في الشؤون العلمية والفنية، ويتعذر إيجاد لفظ عربي يحل محله، فأجاز في

المشكلة من أساسها. وإنك لتعجب حين ترى الألمان يقومون في لغتهم بمثل ما ننادي به هنا، فمعظم المخترعات الأجنبية عنهم، لها عندهم أسماء ألمانية خالصة. وفي قدرتنا النسيج على هذا المنوال، للحفاظ على عروبة اللغة، أمام هذا الغزو الهائل من الألفاظ الأجنبية، التي قد نجد لها بديلاً في العربية، من الألفاظ المهمة في بطون المعاجم. وفي ذلك حياة للغة، وتجديد لشبابها.

\*\*\*

وأما التغير الدلالي، فهو أمر مسموح به على طول تاريخ العربية. وقد أبدع الأدباء من الشعراء والكتاب في هذا الميدان عبر العصور أيما إبداع، ولم يعجبهم أحد من علماء اللغة أو البلاغة العربية، إلا من أقدم منهم على استعارة فاحشة، أو مجاز موغل في الغرابة، أو كناية أبعد فيها صاحبها عن المؤلف في أمثالها.

فكان ابن جني مثلاً، كثيراً ما يعجب بإبداع أبي الطيب المتنبي في مجال المعاني. وقد ساق له في «الخصائص» بيتين في دلالة لسان الحال على المراد؛ يقول المتنبي في أولهما:

فلو قُدرَ السَّنانُ على لسانٍ  
لقال لك السَّنانُ كما أقول

كما يقول في الثاني:

لو تعقِلُ الشَّجرُ التي قابلتها  
مدّت محييةً إليك الأغصاناً

ثم قال ابن جني بعد ذلك: «ولا تستنكر ذكر هذا الرجل، وإن كان مولداً، في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسرّبه، فإن المعاني يتناهبها المولدون، كما يتناهبها المتقدمون. وقد كان أبو العباس [المبرد]، وهو الكثير التعقب لجلة الناس، احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي، في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون

هذه الحالة فقط استخدام اللفظ الأعجمي، بعد صقله بالأساليب الصوتية العربية. وهذا هو نص قرار المجمع في هذا الموضوع: «ييجز المجمع أن يُستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة، على طريقة العرب في تعريبهم».

وفي رأيي أن اللغة لا تفسد بالدخيل، بل حياتها في هضم هذا الدخيل؛ لأن مقدرة لغة ما على تمثّل الكلام الأجنبي، تعد مزية فيها وخصيصة لها، إن هي صاغته على أوزانها، وصبته في قوالبها، ونفخت فيه من روحها.

والحق أن مشكلة تعريب ألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة، هي مشكلتنا الحقيقية في العصر الحديث. ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنها تنتظر حتى يشيخ اللفظ الأجنبي على كل لسان، وتستخدمه العامة والخاصة، وتنشره وسائل الإعلام المختلفة، ثم تسعى بعد فوات الأوان إلى محاربته، والبحث عن بديل له عند العرب القدماء؛ وبذلك يولد هذا اللفظ ميتاً، لاشتهار اللفظ الأعجمي، وشيوعه على الألسنة.

وكم من ألفاظ وضعتها المجامع اللغوية لمستحدثات الحضارة، غير أنها لم تتجاوز أبواب هذه المجامع؛ فمثلاً: «الذياع» للراديو، و«المأوى» للوكاندة، و«الخيالة» للسيّنة، و«الطارمة» للكُشْك، و«الملوحة» للسيافور، و«المرناة» للتلفزيون، وغير ذلك من الألفاظ - ولدت ميتة لهذا السبب الذي ذكرته.

ولو أننا سمينا مستحدثات الحضارة بأسماء عربية، واصطلحنا على هذه التسمية أو تلك، عند أول ظهور هذا المستحدث الحضاري أو ذاك، وعملت وسائل الإعلام المختلفة عندنا، على ذبوعه، وانتشاره، لارتبط في أذهان الناس بمسماه، وقضينا على هذه



لفظه... وإياك والجنبلية بحثاً؛ فلإنها خلق ذميم، ومطعم على علاقته وخيم»<sup>(23)</sup>.

وتأتي هذه المعاني الجديدة للجمل العربية، من بعض العلاقات اللغوية البارعة بين الألفاظ؛ لأن الأديب «يلبس اللغة أثواباً جديدة، وذلك بإدخاله عناصر تجديدية فيها، بفضل ما يتمتع به من قدرة على إقامة علاقات لغوية جديدة، من ذات لبنات اللغة الموجودة بالفعل. فهو يشبه المهندس المعماري، الذي يصمم لتشييد عمائر جديدة مبتكرة، ولكن باستخدام نفس الخامات التي استخدمت في تشييد العمائر، التي سبق أن شُيّدت»<sup>(24)</sup>.

وهذا نموذج من الكلمات التي تغير معناها في العصر الحاضر، بسبب الاستخدام المجازي والاصطلاح في بعض الأحيان: القطار، والمحطة، والسيارة، والطائرة، والرافعة، والترس، والمحرك، والمدفع، والصاروخ، والقنبلة، والقذيفة، والمدمرة، والمكتبة، والجامعة، والكلية، والمطبعة، والمسرح، والممثل، والبطل، ونحو ذلك.

«فكل هذه الأسماء لم تعد تعني ما كانت تعنيه قديماً، ولكنها انتقلت إلى المعنى الجديد عن طريق المجاز، أو إطلاق اسم الجنس على النوع، وكلاهما شائع في كلام العرب. ومنها كلمات كانت مهجورة فأحيها المعنى الجديد، مثل كلمة: (القطار)، وأصلها من قطر الإبل يقطرها، أي جعلها على نسق»<sup>(25)</sup>.

وهذا الأمر تعرفه العربية منذ فجر الإسلام، ويكفي أن تطالع كتاباً ككتاب: «الزينة في الكلمات الإسلامية»، لأبي حاتم الرازي، لتعرف أن مثل هذا التطور الدلالي المتعمد أمر معروف جداً في تاريخ اللغة العربية.

وأما اختيار الأديب للألفاظ، فلإننا لا نذهب مع من ذهب إلى ضرورة إحياء الغريب الوحشي من

الألفاظ والعبارات في الاستعمال، وإن كنا ننادي بضرورة دراسة هذه الثروة اللفظية القديمة، بغرض الاتصال بترائنا اللغوي المجيد، شعره ونثره.

وقد فطن إلى شيء من هذا الشاعر الأبيوردي، الذي ذكر في كتابه: «زاد الرفاق» مجموعة من الكلمات العربية القديمة الغريبة؛ مثل: الحرب العقام، وفلان يعتقي في شُعب الكلام، والناقعة العاقِد، وفلان يشي كالناقعة المتمدحة. ثم قال: «ولا أذكر أمثال هذه الغرائب ليستعملها المحدثون، ولكن مجيئها يكثر في أشعار المتقدمين، فأعثر بها في أثناء ما أُمليه، فأوردُها ليقصر المتأخرون على حفظها، ولا يشاركوا المتقدمين في استعمالها؛ فالمستحسن من الكلام ما يجود لا ما يجوز. وقد أنشدني بعض أصحابنا قصيدة ذكر فيها: السّمْهَدَر، والمُسَرْدَج، فأُنكرتها عليه، فقال: لِمَ تنكّر عليّ ما سبقني إلى استعمالها الشعراء؟ فعرفت غلظته وكثافته. ولا يتنبه لِلطيف الدقيق في هذه الأماكن، إلا من وُضع في الكبر، فنصّع طيِّبه»<sup>(26)</sup>.

كما قال في موضع آخر: «ويقال: حَرَزْتُ الرجل: حبسته. وكذلك: الحَبَلْتُ والحَذَفُ، والحَقْلُدُ، والشُّفْلُجُ، والحَبْرَكِي. وهذه غرائب لا يزكو استعمالها بالمحدثين»<sup>(27)</sup>.

غير أننا من جانب آخر، ندعو إلى توسيع دائرة الثروة اللفظية المستعملة في المجال الثقافي، عند جبهة الأدباء والمحدثين بالفصحى، «وهنا موطن الداء الثقافي الذي ابتلى به شبابنا من الأدباء ومن غير الأدباء، فهم يعتبرون أن ماسبق لهم أن حصلوه من مفردات وعبارات لغوية لا يقبل الزيادة، وأنه يكفي لكي يسبروا به جميع الكتب التي تصلح للقراءة. وكل مفردة أو عبارة لغوية لا يعرفونها، يجب إذن على الكاتب تحاشيها عندما يكتب، وإلا فإنه يتهم بالإغراب واستعراض عضلاته اللغوية، وهي

عضلات ليست ثقافية في نظرهم على أية حال»<sup>(28)</sup>.

معرفة ذلك منه»<sup>(29)</sup>.

ونود في ختام هذا البحث أن نذكر بشيء ربما خفي على بعض الناس، وهو أن ارتباط العربية الفصحى بالقرآن الكريم، هو السر الحقيقي في تمسكنا بهذه الفصحى القديمة، ودعوتنا إلى دراستها دراسة مستفيضة، لكي نفهم بها القرآن الكريم، وما دار حوله من دراسات، وكذلك الشعر العربي القديم، الذي يلقي أضواء على المعاني القرآنية، ويفيد في توضيح ألفاظ القرآن الكريم. ولقد صدق الصحابي الجليل عبدالله بن عباس، حين قال: «الشعر ديوان العرب، فإذا أخفى علينا الحرف من القرآن، الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا

فهذه العربية الفصحى، التي استمرت حية أربعة عشر قرناً، والتي ستستمر في حياتها إلى ما شاء الله، تستمد من ارتباطها بالقرآن الكريم عنصر الحياة. وهذه القضية كانت واضحة في أذهان اللغويين العرب في الماضي؛ فهذا هو أبو حاتم الرازي (المتوفى سنة 322 هـ) يقول: «ولولا ما بالناس من الحاجة إلى معرفة لغة العرب، والاستعانة بالشعر على العلم بغريب القرآن، وأحاديث رسول الله ﷺ، والصحابة، والتابعين، والأئمة الماضين، لبطل الشعر، وانقرض ذكر الشعراء، ولعفى الدهر على آثارهم، ونسي الناس أيامهم»<sup>(30)</sup>. والله أعلم.

## الحواشي

- (1) اللغة والمجتمع، للدكتور علي عبد الواحد وافي 78.
- (2) أسس علم اللغة 71.
- (3) دور الكلمة في اللغة 156.
- (4) تاريخ العرب قبل الإسلام، للأصمعي 4.
- (5) أمالي ابن الشجري 384/1 والإنصاف لابن الأنباري 387/2 والدرر اللوامع 209/2.
- (6) اللغة والإبداع، للدكتور شكري عباد 5.
- (7) الضرورة الشعرية، للدكتور السيد إبراهيم محمد 92.
- (8) الخصائص، لابن جني 239/1.
- (9) ديوان النابغة الذبياني 29 وأنظر كذلك: طبقات فحول الشعراء 67 - 68 والموشح 45 وما بعدها.
- (10) طبقات فحول الشعراء 17 وأنظر كذلك: أخبار النحويين البصريين 21 والموشح 156 وما بعدها.
- (11) ديوان النابغة الذبياني 29 - 30.
- (12) ما يجوز للشاعر في الضرورة 148.
- (13) الخصائص 357/1 - 369.
- (14) المزهري 346/1.
- (15) الصاحبي، لابن فارس 67.
- (16) جمهرة اللغة 376/3.
- (17) مقاييس اللغة 328/1.

- (18) أنظر كتابنا: فصول في فقه العربية 302 - 303.
- (19) المغرب للجواليقي 5 وأنظر: المزهري 268/1.
- (20) مجاز القرآن 17/1 وأنظر: المغرب للجواليقي 4 والمزهري 266/1 والصاحبي 59.
- (21) المغرب للجواليقي 5 وأنظر: المزهري 269/1 والصاحبي 61.
- (22) فقه اللغة 201.
- (23) الخصائص 24/1 - 25.
- (24) سيكولوجية الإبداع في الفن والأدب، ليوسف أسعد 185.
- (25) اللغة والإبداع، للدكتور شكري عياد 110.
- (26) زاد الرفاق للأيوردي 46 ب.
- (27) زاد الرفاق للأيوردي 55 أ.
- (28) سيكولوجية الإبداع، ليوسف أسعد 155.
- (29) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري 100 والإتقان للسيوطي 119/1.
- (30) الزينة في الكلمات الإسلامية 116/1.

## مراجع البحث

- 1 - الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي - القاهرة 1368 هـ.
- 2 - أخبار النحويين البصريين، للسرياني - نشر محمد عبد المنعم خفاجي - القاهرة 1955 م.
- 3 - أسس علم اللغة، لمايوري باي - ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر - طرابلس ليبيا 1973 م.
- 4 - الأمالي، لابن الشجري - حيدر آباد الدكن بالهند 1349 هـ.
- 5 - الانصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة 1953 م.
- 6 - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق الدكتور محي الدين رمضان - دمشق 1971 م.
- 7 - تاريخ العرب قبل الإسلام، للأصمعي - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد 1959 م.
- 8 - جوهرة اللغة، لابن دريد الأزدي - تحقيق كركنو - حيدر آباد بالهند 1344 - 1351 م.
- 9 - الخصائص، لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة 1952 - 1956 م.
- 10 - الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي - القاهرة 1328 م.
- 11 - دور الكلمة في اللغة، لأولمان - ترجمة كمال بشر - القاهرة 1962 م.
- 12 - ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت - تحقيق الدكتور شكري فيصل - بيروت 1968 م.
- 13 - زاد الرفاق في المحاضرات، للأيوردي - مخطوطة الإسكوريال برقم 753 ديرنورج.
- 14 - الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي - تحقيق حسين الهمداني - القاهرة 1957 - 1958 م.
- 15 - سيكولوجية الإبداع في الفن والأدب، ليوسف أسعد - القاهرة 1986 م.
- 16 - الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس - تحقيق مصطفى الشويحي - بيروت 1963 م.
- 17 - الضرورة الشعرية، دراسة أسلوية، للدكتور السيد إبراهيم محمد - بيروت 1979 م.
- 18 - طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي - تحقيق الشيخ محمود شاكر - القاهرة 1974 م.

- 
- 19 - فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة 1980 م .
- 20 - فقه اللغة، للدكتور علي عبدالواحد وافي - القاهرة 1956 م .
- 21 - اللغة والإبداع، للدكتور شكري عياد - القاهرة 1988 م .
- 22 - اللغة والمجتمع، للدكتور علي عبد الواحد وافي - القاهرة 1946 م .
- 23 - ما يجوز للشاعر في الضرورة، للمقراز القيرواني - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي - القاهرة 1982 م .
- 24 - مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق فؤاد سزكين - القاهرة 1954 - 1962 م .
- 25 - المزهري في علوم اللغة، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة 1958 م .
- 26 - المعرب من الكلام الأعجمي، للجواليقي - تحقيق الشيخ أحمد شاکر - القاهرة 1361 هـ .
- 27 - مقاييس اللغة، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة 1366 - 1371 هـ .
- 28 - الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني - تحقيق علي محمد البجاوي - القاهرة 1965 م .